" الاكاديميون العراقيون وثقافة الحوار والتسامح "
" محاولة لدراسة دورهم وسبل دعمهم "

بقلم الاستاذ الدكتور رياض عزيز هادي[*]

ملخص

يعد الأكاديميون العراقيون الفئة الأكثر تحمساً لثقافة الحوار والتسامح ونشرها منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ بحكم جملة من العوامل منها طبيعة التكوين الثقافي والتنوع الاجتماعي لهذه الشريحة وتأثر الوسط الأكاديمي بمصادر ومنابع ثقافية عالمية متنوعة مما يتطلب توفير الدعم لها وتوفير حرية الرأي والتعبير وإصدار التشريعات الكفيلة بدعم نتاجاتها العلمية والدعم المادي وتوثيق نشاطاتهم وجهودهم العلمية وتفعيل مقترح منظمة اليونسكو بتأسيس أكاديمية التعليم العالي في العراق.

مقدمة :

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة حرصت الحكومات العراقية المتعاقبة في العهدين الملكي والجمهوري على تنمية أعداد حملة الشهادات العليا لاسيما وأن أول كلية على النمط الحديث قد أسست في العراق كان عام ١٩٠٨ وهي كلية الحقوق. ثم تبعتها كليات أخرى ككلية الهندسة عام ١٩٢١ ودار المعلمين العالية عام ١٩٢٣ وكلية الطب عام ١٩٢٧ وكلية الصيدلة عام ١٩٣٦ وهكذا حتى قيام جامعة بغداد في عام ١٩٥٧ لتضم هذه الكليات فضلاً عن كليات ومعاهد ومراكز بحثية عديدة. وكانت الحاجة ماسة إذن الى الاكاديميين من أبناء البلاد للتدريس في هذه الكليات والمعاهد منذ قرن من

---

[*]**مساعد رئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية**

الـزمن. لـذا بـدأت الحكومـات العراقيـة بإرسـال البعثـات العلميـة الـى خـارج العـراق منـذ عشـرينات القـرن الماضـي. وكانـت كـل هـذه البعثـات موجهـة الـى الجامعـات الاوربيـة والجامعات الامريكية.

وبعد إسقاط النظـام الملكـي وقيـام الجمهوريـة فـي ١٤ تمـوز عـام ١٩٥٨ تـم توسـيع البعثات العلمية الى الخارج لتشمل الدول الشيوعية بحكم علاقات النظام الجمهوري آنذاك مع تلك الدول. وعلى الرغم من تزايد أعداد الاكاديميين العراقيين ظلت الجامعات العراقية حتى السبعينات من القرن العشرين تضم أساتذة عرب وأجانب مع توافر الخبرات الوطنية وذلك يؤكدإنفتاح الوسط الاكاديمي العراقي على الثقافات والبلدان الاخرى.فضلاً عن ذلك فقد تمكن الاكاديميون العراقيون من تأسيس قاعدة حضور علمي في جامعات دول الخليج العربي وساهموا في تأسيس بعضها فضلاً عن حضورهم ودورهم في العديد من جامعات دور المغرب العربي لاسيما الجزائر وليبيا وفي جامعات الاردن واليمن وغيرها. وقد ساعد علـى ذلـك تنـامي عـدد الاكـاديميين العـراقيين مـع فـتح الدراسـات العليـا لمـنح درجـات الماجستير والدكتوراه في جامعة بغداد وجامعات عراقية أخرى في إختصاصات متعددة منذ الستينات من القرن الماضـي ممـا جعل العديد من جامعات الدول العربية تستعين بالاكاديميين العراقيين فضلاً عن عدد آخر منهم هاجروا الى الدول الغربية وبعض دول آسيا مثل ماليزيا.

وعلى الرغم من أن النظام التربوي العراقي عُد في الربع الاخير من القرن العشرين من أكثر الانظمة العربية المتطورة بإعتراف منظمة اليونسكو إلا إنه منذ إندلاع الحرب العراقية الايرانية مطلع الثمانينات من القرن المنصرم تقلصت البعثات العلمية الى الخارج ورافق ذلك هجرة العديد من الكفاءات العراقية وتعاظمت هذه الهجرة بشكل خاص بعد حرب الكويت عام ١٩٩١ وفرض الحصار الاقتصادي على العراق لغاية عام ٢٠٠٣ وما تركـه هـذا الحصـار مـن آثـار كارثيـة علـى الاوضـاع العلميـة والمعيشـية للأكـاديميين العراقيين. وتشير بعض المصادر الى أن العراق هاجر منه ٧٣٥٠ عالماً بين ١٩٩١ – ١٩٩٨ بسبب الحصـار الاقتصـادي والظـروف التـي رافقتـه. وتشـير مصـادرأخرى الـى أن هذه الهجرة تعاظمت منذ حرب عام ٢٠٠٣ حيث ترك العراق ٣٤٠٠ أكاديمي عراقي بسبب الظروف الامنية الصعبة التي عاشها الاكاديميون العراقيون منذ ذلك التاريخ.

وبما أن الاكاديميين هم الموارد الاولية التي تعتمد عليها الى حد كبير ملائمة وجودة التعليم العالي ونوعيته في إطار مهامه الاساسية الثلاث : التعليم والبحث والخدمات على وفق معايير منظمة اليونسكو ، أدركت الحكومات العراقية المختلفة أهمية الكفاءات العلمية عامة وشريحة الاكاديميين خاصة وحاولت تنميتها من خلال البعثات العلمية الى الخارج أو جذبها الى العراق بعد أن هاجر العديد منها في النصف الثاني من القرن العشرين. ومما يؤكد ذلك صدور العديد من القوانين وإعتماد سياسات لجذب الكفاءات مثل قانون رعاية الكفاءات رقم (١٤٢) لعام ١٩٧٦ وقانون رعاية العلماء رقم (١) لعام ١٩٩٣ وقانون الملاكات العلمية لعام ١٩٩٨ ، وعلى الرغم من أن هذه السياسات لم تحقق نتائج ملموسة عند إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ادرك الوضع الجديد الأهمية التي يجب أن يتمتع بها الاكاديميون العراقيون خاصة الكفاءات العلمية لاسباب سياسية وأمنية وإقتصادية. وأخذت الدعوات تتزايد لحماية الاكاديميين العراقيين ودعمهم سواء بتفعيل قوانين رعاية الكفاءات السابقة أو إصدار قوانين جديدة. وتم عقد العديد من المؤتمرات التي تناولت هذا الشأن كمؤتمرالتعليم العالي السابع الذي عقد في ٢٢ – ٢٣ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ والمؤتمرالعالمي للتعليم العالي الذي عقد في اربيل للمدة من ١١ – ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٧. ومنذ عام ٢٠٠٤ قامت اليونسكو وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق بمشاريع عديدة لدعم إحتياجات القطاع التعليمي العراقي كما قامت الحكومات العراقية منذ عام ٢٠٠٣ بخطوات عملية في سبيل الارتقاء بالوضع المعاشي للأكاديميين من خلال رفع رواتب أساتذة الجامعات والتي حققت طفرة مهمة بإصدار قانون الخدمة الجامعية الجديد رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨ ورواتب حملة الشهادات العليا بعامة بإصدار قانون رواتب موظفي الدولة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ . كما تم إعادة فتح البعثات الدراسية الى الخارج منذ عام ٢٠٠٥ وتم الاعلان عن خطة كبرى لإرسال عشرة آلاف بعثة دراسية عام ٢٠٠٨ ضمن خطة على مدى خمس سنوات. وأعيد العمل بنظام التفرغ العلمي للأساتذة العراقيين في الجامعات الاجنبية وفتح المجال بشكل واسع أمامهم للمشاركة في المؤتمرات العلمية خارج العراق ، على الرغم من الظروف النفسية والامنية التي عاشها الاكاديميون العراقيون منذ عام ٢٠٠٦.

إن كل ما أشرنا إليه يترجم حقيقة الاهمية التي يحتلها الاكاديميون وذوو الكفاءات في بلد نامٍ مثل العراق وسعي الحكومات العراقية في كل العهود إظهار إهتمامها بهم وبدوافع متنوعة وطنية وسياسية وعلمية. وجدير بالذكر أن أعداد حملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراة) وبالتالي الاكاديميين في العراق في تزايد حيث تضم جامعات العراق حوالي سبعة عشر ألف أستاذ وجامعة بغداد لوحدها تضم حوالي سبعة آلاف وسبعمائة أستاذ.علماً انه يوجد في العراق اليوم (٢٣) جامعة رسمية موزعة على العاصمة بغداد ومحافظات العراق كافة الى جانب العديد من الجامعات والكليات الاهلية التي شهدت تزايداً عام ٢٠٠٣.

الاكاديميون العراقيون والوضع الجديد منذ عام ٢٠٠٣

تعرض الاكاديميون العراقيون شأنهم شأن باقي العراقيين الى ظروف وأحوال صعبة وعصيبة خلال الثلاثين سنة الاخيرة ولاسيما ظروف وآثار الحروب المأساوية كالحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثمان سنوات (١٩٨٠ – ١٩٨٨) وحرب الكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١) التي دمرت الكثير من البنى التحتية العراقية ثم حرب إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ التي إنهارت إثرها مؤسسات الدولة العراقية فضلاً عن الحصار الاقتصادي على العراق الذي إستمر ثلاثة عشر عاماً (١٩٩٠ – ٢٠٠٣). ومثل هذه الظروف تترك نتائج سلبية على نشاط الاكاديميين وتقلل من دوافعهم وتحد من تطلعاتهم العلمية. لكن ما يلفت النظر أن الجامعات العراقية إستأنفت الدراسة بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ منذ ١٨ (مايس) ٢٠٠٣ وإنخرط الاكاديميون والطلبة في حياتهم الدراسية حتى قبل قيام أية تشكيلات حكومية عراقية للوضع الجديد أي قبل تشكيل مجلس الحكم في ١٣ تموز ٢٠٠٣ وقيام الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. إستأنف الاكاديميون العراقيون عملهم ونشاطهم وفي ظروف صعبة سادتها أعمال النهب والتخريب للعديد من المؤسسات الجامعية وإنهيار مؤسسات الدولة العراقية الحديثة التي أسست عام ١٩٢١ وتصاعد الفتنة الطائفية (على الرغم من تميز تاريخ بلاد الرافدين بإنعدام الحروب العنصرية أو الطائفية أو الاهلية) وتعثر العملية السياسية لاسيما عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.

ويمكن تفسير إصرار وحرص الاكاديميين على إستئناف مهامهم الجامعية على الرغم من كل الظروف بتفسيرات عدة منها أن الجامعات العراقية بعامة وشريحة الاكاديميين بخاصة ظلت من المؤسسات والشرائح الاجتماعية التي حافظت على الحد الادنى من التماسك الوطني والمهني وتميزت بشيوع قيم التضامن والتآخي في الحوار وتجنب اللجوء الى العنف قدر الامكان. وحاول أغلب الاكاديميين العراقيين منذ عام ٢٠٠٣ مواصلة عملهم الاكاديمي ونشاطهم العلمي بعيداً عن التقلبات والضغوطات السياسية التي عاشها العراق وبذلك يمكن القول أن الجامعات العراقية عامة والاكاديميين العراقيين خاصة أعطوا درساً ملفتاً للنظر في ظروف صعبة ، دروس في التفاني والشعور بالمسؤولية والعمل المهني الاكاديمي الذي تلتقي فيه كفاءات من مختلف فئات ومكونات الشعب العراقي وأطيافه التي برزت ألوانها المختلفة بصورة أكثر وضوحاً منذ عام ٢٠٠٣ وأكثر من أي وقت في تاريخ العراق المعاصر.

حاولت القوى والاحزاب والتيارات السياسية والاجتماعية التي نشطت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ التحرك في أوساط الاكاديميين وبالتالي كسب البعض منهم. وبالرغم من أن عدداً منهم قد إنخرط فعلاً في التنظيمات السياسية (أحزاباً وتنظيمات) وفي العملية السياسية (حيث شارك عدد من الاكاديميين بوصفهم مرشحين لإنتخابات الجمعية الوطنية (٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥) وفي إنتخابات مجلس النواب (١٥ كانون الاول ٢٠٠٥) ضمن قوائم الكيانات السياسية المتنافسة وقد فاز عدد منهم في عضوية الهيئتين التشريعيتين المذكورتين. إلا أن قسماً لايستهان به من الاكاديميين العراقيين حاولوا الابتعاد عن العمل السياسي والنأي بأنفسهم عن الصراعات السياسية التي تلونت بألوان طائفية وإثنية على الرغم من أن قسماً آخر من الاكاديميين العراقيين إنخرط في الحياة العامة ضمن مؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت بأعداد كبيرة وإن كان عدد منها قد تلون بألوان سياسية وإثنية.

إن موقف التردد والحذر الذي تميز به أغلب الاكاديميين العراقيين تفسره أسباب ومبررات مختلفة منها أن هذا الموقف هو إمتداد لمواقفهم قبل عام ٢٠٠٣ والذي تميز بمحاولة الاعتزال والانسحاب بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والنفسية التي كانوا يعيشونها. أما التفسير الآخر لذلك فهو حالة الترقب والحذر تجاه الوضع الجديد الذي

إنبثق إثر إحتلال أجنبي وتميز بعدم الاستقرار والصراع السياسي والتفسير الثالث لموقف الاكاديميين هذا هو شعور العديد منهم بالتهميش في ظل الحياة العامة الجديدة إثر بروز كبير للقوى التقليدية ممثلة برجال الدين والقوى العشائرية. أما التفسير الاخير فهو البروز غير الاعتيادي للقوى والاحزاب السياسية لاسيما تلك التي عملت ضد النظام القائم قبل عام ٢٠٠٣ من خارج العراق وهي قوى في الغالب ليست لديها علاقات واسعة مع الاكاديميين العراقيين داخل العراق.

وعلى الرغم مما أشرنا إليه إلا إن القوى والاحزاب السياسية الصاعدة تمكنت من كسب عدد من الاكاديميين الى صفوفها لاسيما عدد من القوى والاحزاب السياسية الدينية التي أصبحت في وسط وجنوب العراق الأكثر نفوذاً وتأثيراً في الحياة السياسية بعد إنحسار دور أغلب القوى والاحزاب السياسية العلمانية منذ الستينات من القرن الماضي. ولابد من الاشارة الى أن تحرك القوى السياسية في ظل الوضع الجديد نحو الاكاديميين العراقيين ومحاولة كسبهم لصفوفها له منافع وآثار إيجابية على دور هذه الاحزاب ومكانتها لاسيما حينما تخوض الانتخابات وتتنافس لضم أكبر عدد من الاكاديميين الى قوائم مرشحيها في هذه الانتخابات فضلاً عن ما يمثله ذلك من وزن نوعي في كتلها النيابية المختلفة في الهيئة التشريعية العراقية وبالتالي يمكن القول أن منافع إنخراط بعض الاكاديميين في الحياة السياسية العراقية الجديدة كانت في صالح القوى والاحزاب أكثر منها لصالح الاكاديميين أنفسهم.

دور الاكاديميين العراقيين في نشر ثقافة الحوار والتسامح :

تشير وثيقة التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين التي أصدرها المؤتمر العالمي للتعليم العالي بمبادرة من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ٥ – ٩ أكتوبر ١٩٩٨ الى أن مؤسسات التعليم العالي تشكل نظماً مركبة تتفاعل مع المؤسسات القائمة في بيئتها أي مع النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وهي تتأثر ببيئتها المحلية والوطنية كما تتأثر ببيئتها الاقليمية والدولية ، غير أنها تستطيع بدورها بل ينبغي عليها أن تؤثر في هذه البيئات المختلفة. وإنطلاقاً من ذلك فإن الجامعات هي جزء من المجتمع تتأثر به وتؤثر فيه وأن شخصية الاكاديمي والمركز الاجتماعي الذي يتمتع به هي من أكثر المتغيرات أهمية لمساعدة الاخرين ولاسيما طلبته

ودوره في توعيتهم وتبصيرهم وتثقيفهم. والمعروف أن التدريس لم يعد يقتصر على إيصال المعلومات وإنما يشمل التربية والبحث والفكر ونشر قيم الاخلاق والفضيلة والحرية والحوار والتسامح وبالتالي ثقافة إحترام الرأي والرأي الآخر والحق في الإختلاف. كما أن الاكاديميين يمكن أن يسهموا بشكل فاعل ومؤثر في خدمة المجتمع إنطلاقاً من مهمات الجامعة وشعارها في خدمة المجتمع وبكل ما يحمله ذلك من معانٍ سامية كون الجامعة منبراً علمياً شريفاً ونزيهاً يمكن أن يمارس الاكاديميون من خلاله دورهم بعيداً عن كل الخلافات والصراعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع وفي نشر الثقافة وتوسيع قاعدتها.

واجه الاكاديميون العراقيون منذ ٢٠٠٣/٤/٩ تحديات ومهمات جديدة تفرضها طبيعة المرحلة والظروف والتقلبات التي مر بها العراق. ويمكننا أن نجزم بأن مهمة نشر ثقافة الحوار والتسامح هي من أهم المهمات وأنبلها وأصعبها التي كان عليهم المشاركة فيها في ظل إنهيار مؤسسات الدولة وتصدع الوحدة الوطنية وإندلاع العنف الطائفي وتفاقم الصراعات السياسية والاثنية فضلاً عن إرتباك العملية السياسية في مراحل عدة وفي ظل وجود أجنبي لاتعرف نهايته.

إن طبيعة التكوين الثقافي والتنوع الاجتماعي لشريحة الاكاديميين العراقيين ولعدة أسباب تجعل من هذه الشريحة قوة إجتماعية تحديثية (فهي تنتمي للطبقة الوسطى) وقوة تأثير وطني وإستناداً الى قيم ومشتركات ثقافية على الرغم من أن الاكاديميين العراقيين قد خضعوا شأنهم شأن شرائح المجتمع العراقي الاخرى وفي مرحلة الانتقال والتحول هذه الى محاولات شد وجذب بسبب إنحداراتهم القومية والدينية والمذهبية المتنوعة والتي لابد أن تؤثر وبنسب ودرجات مختلفة في سلوكياتهم ومواقفهم بعد أن شهد العراق تصاعد الوعي وبشكل منفلت أحياناً بالخصوصيات وتفجر العنف الطائفي والتناحر الاثني وتراجع الشعور بالانتماء السياسي والطبقي لحساب الشعور بالانتماءات الفرعية في المجتمع.

وعلى الرغم مما تقدم ذكره يمكننا القول بأن الغالبية من شريحة الاكاديميين العراقيين الذين إنخرطوا في الحياة السياسية الجديدة أو في النشاط الخاص بمؤسسات المجتمع المدني والعمل الثقافي بأنها كانت تمثل الاصوات الاكثر إعتدالاً والميل الى التوافق في الوقت الذي كان العراق ينغمس في صراع سياسي مرير وفتنة طائفية مقيتة. كما ينطبق

هذا الاستنتاج وبنسة كبيرة على الاكاديميين الذين إنخرطوا في نشاطات مختلف الاحزاب السياسية بغض النظر عن إتجاههم السياسي وإنتمائهم القومي أو الاثني. والبعض يفسر إستهداف الاكاديميين العراقيين (وعوائلهم أحياناً) بعمليات القتل والاغتيال والخطف والتهجير (حيث قتل أكثر من ٣٠٠ أكاديمي عراقي أكثر من سبعين منهم من جامعة بغداد لوحدها) فهو بسبب تميز الاكاديميين العراقيين كزملائهم في المجتمعات الاخرى بالاعتدال والايمان بقيم التسامح والوحدة الوطنية ونبذ العنف والتطرف لكن ذلك لاينفي بأي حال من الاحوال وجود أسباب أخرى لإستهداف الاكاديميين العراقيين بعمليات الاغتيال والتهجير لعل أهمها إستهداف العقول والكفاءات العراقية ومحاولة تصفيتها أو إفراغ العراق منها ودفعها للعمل في دول أخرى التي ستجني ثمار هجرة العقول والكفاءات العراقية لاسيما وأن معظم الاكاديميين الذين غادروا العراق بسبب الاوضاع الامنية التي تسببت في قتل الكثير منهم كانوا من ذوي الكفاءات العالية إستناداً الى تقارير منظمة اليونسكو. مما يؤكد ذلك التفسير ويلفت النظر فيه أن إستهداف الاكاديميين العراقيين لم يقتصر على قومية أو دين أو طائفة أو منطقة معينة من العراق. وشمل الاغتيال والخطف والتهجير مختلف أطياف الاكاديميين وأغلب مناطق العراق التي يعملون فيها وإن كانت حصة العاصمة بغداد الاكبر بحكم الوزن السكاني وعدد الجامعات فيها إذ يوجد فيها خمس جامعات رسمية فضلاً عن العديد من الجامعات والكليات الاهلية. لذا عدت عمليات إغتيال الاكاديميين وتهجيرهم وخطفهم على أنها تستهدف في أحد دوافعها الرئيسة إسكات أصوات الاعتدال والعقلانية والتسامح في العراق. وفي هذا الصدد نشير على سبيل المثال الى دراسة الدكتور عبد الواحد حميد الكبيسي الاستاذ في كلية التربية بجامعة الانبار أعدها عام ٢٠٠٥ (وكانت محافظة الانبار في حينها من أكثر مناطق العراق سخونة) والتي تضمنت إستبياناً من (١٧) فقرة أجراها بين أكاديميين من جامعة الانبار المذكورة ومن كليات مختلفة وتشير الى أن الفقرة الثانية من هذا الاستبيان قد حصلت على المرتبة الثانية وكان لها وزن مئوي يساوي ٩٦.٥٥% وهي أن الاكاديمي يجب أن يعمل على توحيد الصف الوطني ولايثير الفرقة الطائفية وهذا مثير للإنتباه والاهتمام ولأنه يؤكد على ان الاكاديمي العراقي متمسك في أحلك الظروف بثوابت الوحدة الوطنية ورفض التناحر والتفرقة.

إضافة الى ما تقدم فإن الوسط الاكاديمي العراقي هو الوسط الاجتماعي الاكثر إستعداداً لتقبل ثقافة الحوار والتسامح ونشرها بحكم جملة من العوامل في مقدمتها المستوى العلمي والثقافي للعاملين فيه فضلاً عن تنوع الوسط المذكورمن حيث الانحدارات القومية والدينية والإثنية إضافة الى تأثر الوسط الاكاديمي بمصادر ومنابع ثقافية متنوعة إذ يسهم ذلك في تعزيز الايمان بالحق في الاختلاف والتنوع وبالتالي يمكن من خلاله أن يكون للأكاديميين العراقيين دور في إنجاز المشروع الوطني القادر على مواجهة التحديات لاسيما في الظروف الراهنة التي تعاني فيها الهوية الوطنية العراقية من الهشاشة وفي الجهود لأعادة بناء هذه الهوية لتشكل المرجعية لكل العراقيين.

كما يمكننا القول بأن ما يجعل من الاكاديميين العراقيين عنصراً إيجابياً في بناء المجتمع العراقي على أسس وطنية راسخة ونشر ثقافة الحوار والتسامح هو أن أغلب الجامعات العراقية هي اليوم جامعات حكومية تحظى بدعم الدولة وتمويلها بشكل كامل (وذلك أمر طبيعي في بلد يمتلك ثروات هائلة) وبالتالي فإن أغلب الجامعات العراقية هي جامعات وطنية لا تخضع في سياساتها وتمويلها لضغوط جهات خاصة ممولة. كما يتمتع طلبة هذه الجامعات بالتعليم المجاني وبالسكن المجاني وتوفير الخدمات العلمية المجانية. كما أن الهيئات التدريسية في الجامعات هذه قد إزدادت رواتبها ومخصصاتها ومكافئاتها بشكل كبير إبتداءً من عام ٢٠٠٥ وفي عام ٢٠٠٨ لاسيما بصدور قانون الخدمة الجامعية الجديد. كل ذلك من شأنه أن يساهم في تنمية الشعور بالمسؤولية والتفاني في العمل وتعزيز روح الانتماء الوطني والحرص على المؤسسات العلمية ودورها الثقافي والوطني.. كما أن ذلك أيضاً ينمي الشعور بالمصلحة المشتركة بين الاكاديميين وطلبة الجامعات في الوقت الذي عصفت بالمجتمع العراقي الخلافات السياسية والقومية والطائفية بشكل خطير وتمحور ذلك المجتمع نحو الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني وذلك دون شك ينمي روح التحدي لدى الاكاديميين العراقيين بصفتهم جزء من النخبة المثقفة في المجتمع العراقي التي ينبغي لها أن تكون قوة تحديث وتلاحم وطني.

لقد أتاح التغيير النسبي في مناهج الدراسة في الجامعات العراقية منذ عام ٢٠٠٣ والذي يضمن إنفتاحاً وإدخال مواد دراسية جديدة مثل حقوق الانسان والديمقراطية وإتساع

رقعة الحرية الاكاديمية وإستقلالية الجامعات ، كل ذلك أتاح الفرصة أمام كل من الجامعات والاكاديميين العراقيين للتعامل بحرية أكبر مع ثقافة وقيم الحوار والتسامح وقيمها ضمن مناهجهم العلمية والسعي لنشر الوعي بهذه القيم والثقافة دون تردد أو أن يؤثر ذلك في إلتزامهم المهني الاكاديمي من جهة أو أن يزجهم ذلك في خضم الصراعات والخلافات السياسية.

إن إنفتاح الجامعات والاكاديميين في العراق على مؤسسات المجتمع المدني والانخراط فيها والتعاون معها في نشاطاتها وتنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل مشتركة لاسيما تلك التي تتناول القضايا الاساسية التي تهم المواطن العراقي كالوحدة الوطنية والديمقراطية وحقوق الانسان والمرأة والطفل وثقافة السلام أعطى للأكاديميين العراقيين ولمؤسسات المجتمع المدني على حد سواء فرص للإسهام في نشر ثقافة الحوار والتسامح وفض النزاعات في المجتمع عامة وفي الاوساط الجامعية خاصة.

كما أن إعادة تواصل الاكاديميين العراقيين مع الجامعات الاجنبية من خلال زيارات الاساتذة والتفرغ العلمي والبعثات البحثية ودعم بحوث طلبة الدراسات العليا فضلاً عن إنتشار أجهزة الانترنت والفضائيات والهواتف المحمولة دون قيود وإعادة الحياة الى المكتبات الجامعية العراقية بشكل تدريجي والتي تعرضت لأضرار فادحة خلال فترة الحصار (١٩٩١ – ٢٠٠٣) والدمار والنهب الذي لحق بالعديد منها جراء أعمال التخريب في أعقاب الاحتلال عام ٢٠٠٣ فضلاً عن دخول المكتبة الالكترونية والافتراضية في العديد من الجامعات العراقية وفي مقدمتها جامعة بغداد ، كل ذلك قد فتح الابواب على مصراعيها امام الاكاديميين العراقيين للاطلاع والتفاعل مع أفكار ومنجزات الثقافات الاخرى، وعلى الكتب والاصدارات الجديدة وذلك من شأنه الاسهام في نشر ثقافة التنوع والحوار وإحترام الرأي والرأي الآخر وبالتالي نشر ثقافة التسامح.

وبسبب الظروف التي عمل الاكاديميون في ظلها والمتمثلة بالمخاطر والتهديدات التي طالت نخبة منهم تبنّت وزارة التعليم العالي والجامعات العراقية بشكل رسمي سياسة إبعاد الجامعات وأروقتها عن أي نشاط حزبي أو طائفي أو مذهبي ومنعت الحكومة دخول القوات المسلحة للحرم الجامعي لأي ظرف كان محاولة منها لضمان الحرية الاكاديمية وخلق أجواء الاطمئنان فيها لكن الواقع يشير الى أن الضغوط وأشكال العنف

التي تعرض لها الاكاديميون العراقيون لم تكن بالقليلة ولا بالهينة في السنوات الاخيرة الامر الذي عرض الامن الوظيفي للأكاديميين وهو أحد الضمانات السياسية للحرية الاكاديمية الى مخاطر كبيرة.

سبل دعم الاكاديميين العراقيين وحمايتهم :

إن الاوضاع الصعبة التي عاشها الاكاديميون العراقيون والتحديات التي يواجهونها هي ليست وليدة اليوم بل إن جزءاً منه هو تركة ثقيلة لماضي الحصار والحروب التي عاشها العراق منذ أوائل الثمانينات في القرن الماضي ، لذلك فإن حجم المشكلات والتحديات التي تعترض حياة الاكاديميين العراقيين هي من الضخامة بشكل الامر الذي يتطلب وضع ستراتيجيات وسياسات وخطط لمعالجتها وإيجاد الحلول لها للإرتقاء بوضع الاكاديمي العراقي ودعمه وحمايته. ولقد إهتمت بذلك مؤتمرات التعليم العالي في العراق في العام ٢٠٠٤ والعام ٢٠٠٧ ومنظمة اليونسكو لوضع ستراتيجية لدعم التعليم الوطني في العراق ، واللجنة الدولية لحماية الاكاديميين العراقيين والروابط العراقية الوطنية للعراقيين والتدريسيين والعديد من المؤسسات والمنظمات.. ويمكننا القول أن سبل دعم الاكاديميين العراقيين وحمايتهم تتطلب معالجاتٍ وحلولاً على مستويين وطني وعالمي بشرط أن يتم وضع ذلك ضمن ستراتيجيات وخطط مدروسة مع توافر الضمانات المناسبة كافة لوضعها موضع التنفيذ :

أولاً : على المستوى الوطني :

١- بالنظر للمعاناة التي قاسى منها الاكاديميون العراقيون والاخرون من ذوي الكفاءات العلمية من إغتيالات وتشريد لهم ولعائلاتهم والتي تمثل مأساة إنسانية جسيمة بجانب تأثيرها على عمل المؤسسات التعليمية ومؤسسات الدولة عامة الامر الذي يتطلب أنجع الاجراءات لمعالجتها وفي مقدمتها قيام الحكومة العراقية بإتخاذ الخطوات الكفيلة للمحافظة على الكفاءات العلمية العاملة في العراق وحمايتها من الاغتيال والخطف وما يتعرضون له وعائلاتهم من مخاطر ويمكن أن يكون تشكيل هيئة عليا لرعاية الاكاديميين والعلماء وحمايتهم أحد السبل لتحقيق هذا الهدف.

٢- توفير الحصانة الجامعية والحق الانساني في حرية الرأي والتعبير وإشاعة الحرية والديمقراطية في الوسط الجامعي إذ أنه في منظور التنمية الانسانية للمجتمعات يقترن التقدم العلمي بإطلاق الحريات في شتى مجالات الابداع وذلك لأن حريات التعبير عن الرأي أصبحت لازمة لإكتساب المعرفة الراقية. ولكي يسهم التعليم الجامعي في تعميق مفاهيم الحوار والتسامح والديمقراطية وحقوق الانسان في المجتمع فينبغي أن يحمل التعليم هذه الصفات في شخص الاكاديمي والوسط الجامعي وذلك كله لايمكن تحقيقه الاّ بضمان الحريات الاكاديمية واستقلالية الجامعات بإنهاء المركزية وإيجاد الادارة الذاتية للمؤسسات على أن تقترن هذه الاستقلالية بمستوى عال من المسؤولية الاساسية.

٣- إصدار التشريعات الكفيلة لدعم الاكاديميين العراقيين برعاية بحوثهم في الحافات العلمية المتقدمة وإختراعاتهم ونشرها وتوفير الدعم للبحث والتطوير والاعمال العلمية المتميزة بتخصيص جوائز ومناسبات لتكريم المبرزين منهم.

٤- توفير الدعم المادي من خلال زيادة رواتب الاكاديميين على الرغم من أنها حققت طفرة مهمة إلا إنها تظل دون مستوى رواتب الاكاديميين في دول الخليج العربي مثلاً وإعفاء الاجهزة العلمية اللازمة لبحوثهم من الضرائب والرسوم وتجهيزهم بالمستلزمات العلمية والبحثية ودعم البنية التحتية للقطاع الاكاديمي.

٥- تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية على مستوى الجامعات والكليات وفيما بينها ودعوة مشاركين من الجامعات العالمية المتقدمة لتعريف الكوادر الجامعية والطلبة الى ما هو مستحدث وجديد في المعارف والعلوم والتكنولوجيا ومناهج وطرائق التدريس.

٦- تنظيم البعثات للأكاديميين العراقيين الذين حصلوا على شهادتهم العليا خلال الحصار (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) الى الجامعات ومراكز الابحاث المتقدمة للنهوض بقدراتهم البحثية وتواصلهم مع الجديد والمتقدم في مجالات إختصاصاتهم والمعرفة وذلك من خلال برامج مصممة لهذا الغرض وحسب ما يتفق عليه مع مثل هذه الجهات.

٧- لملاحقة المنجز العلمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ينبغي تهيئة متطلبات تواصل الاكاديميين العراقيين مع مصادر المعرفة والمعلومات الحديثة من خلال شبكات الانترنت المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات وقواعد المعلومات وبنوكها والمكتبات والمجلات الالكترونية وتيسير المعدات اللازمة لهم.

٨- رعاية الاكاديميين من خلال إنشاء مجمعات سكنية خاصة بهم يوفر لهم ولعائلاتهم الحماية والامن وتوفير العلاج والضمان الاجتماعي ومنحهم تخصيصات مناسبة عند إيفادهم.

٩- دعم مقترح منظمة اليونسكو بتأسيس أكاديمية للتعليم العالي في العراق تتولى تعزيز الكفاءة التدريسية الجيدة بإعتبار أن المقدرة على التدريس وتحديث طرائقه هي جزء مهم من تكوين الكادر الجامعي الجيد وبسبب الحاجة لإكتساب المعرفة الاكاديمية الفنية للأكاديميين العراقيين الذين يشاركون في صياغة السياسات الستراتيجية على مستوى الجامعات والمعاهد وتطوير أو تحديث وتقوية مقدرة المتخصصين في قطاع التعليم العالي في مجالات التخطيط التربوي والادارة والمراقبة والتقويم وإعادة النظر في مناهج الجامعات والمعايير التي تتبعها في إيصال المادة.

١٠- دعم الاكاديميين العراقيين في جهود إعادة إعمار العراق والمصالحة الوطنية ونشر ثقافة الحوار والتسامح من خلال تبني مشاريعهم ومقترحاتهم ونشر دراساتهم وبحوثهم التي تصب في هذا الاتجاه.

١١- تكليف فريق عمل من المختصين لدراسة أسباب إستهداف الاكاديميين العراقيين وتحليل نتائجها بهدف إستخلاص الدروس المستنبطة من هذه الظاهرة المأساوية ووضع المقترحات الكفيلة للحد منها.

١٢- إصدار كتاب وثائقي بأسماء ونتاجات الاكاديميين العراقيين العلمية والذين تم إغتيالهم معززاً بالسيرة العلمية والذاتية لكل منهم لتخليد ذكراهم وتضحياتهم.

ثانياً : على المستوى العالمي :

١- توفير الفرص للأكاديميين العراقيين للتعرف على تجارب نظرائهم في الدول التي مرت بالظروف نفسها من خلال الزيارات الميدانية والمحاضرات.
٢- دعوة الكفاءات العلمية العراقية الموجودة في الخارج وتفعيل التعاون مع الجامعات والمؤسسات العلمية العاملين فيها في مختلف دول العالم وإفادة زملائهم داخل العراق من خلال فرص التدريب والزمالات الدراسية والبعثات والتفرغ العلمي وبرامج التعاون الاخرى.
٣- دعوة الاكاديميين العراقيين المختصين في إعداد المناهج على مستوى الجامعة من قبل الجامعات المتميزة في الدول المتقدمة للتعرف على أحدث النظريات التربوية وأحدث المستلزمات التعليمية والمواد والادوات بما في ذلك تقنيات الحاسوب والانترنت ومشاريع التعلم عن بعد.
٤- دعم مشروع اليونسكو لإنشاء برنامج يجمع أبرز الاكاديميين العراقيين الموجودين في الجامعات العالمية من أجل بناء قدراتهم وحماية حياتهم وتوفير أساسيات الحياة الكريمة لهم وإستقدامهم محاضرين في الجامعات العراقية فيما بعد.
٥- تنظيم حملة عالمية لدعم الاكاديميين العراقيين بمبادرة من زملائهم في جامعات العالم ولاسيما في البلدان المتقدمة التي تتوافر فيها الامكانيات والاجواء المناسبة لمثل هذا الدعم والذي ينبغي أن يكون منصباً على الدعم العلمي فضلاً عن إقتراح سبل توفير الحماية والحصانة لهم.
٦- مباشرة المنظمات المعنية بحقوق الانسان مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الانسان لتنظيم حملات لتحسيس الرأي العام بمخاطر إستهداف الاكاديميين العراقيين وآثار ذلك على حقوق الانسان عامة وحقوق الاكاديميين في العراق خاصة.

Abstract

The Iraqi Academics are considered the most enthusiastic segment to spread dialogue and tolerance culture ever since the establishment of the Iraqi State in 1921. Number of factors have led to this such as the nature of cultural composition and the social variation of this class , in addition to the influence of cultural sources. Therefore, boosting them has become an urgent need and that can be done via many ways. Freedom of expression, appropriate legislations to support their scientific efforts as well as financial help could be one way. While documenting their productions and activating the UNSCO suggestion to find Higher Education Academy in Iraq could be even a better one.

المصادر :

١- التدريس الجامعي – المعاناة والرؤية المستقبلية – مركز البحوث التربوية والنفسية ، المؤتمر السنوي السابع (٢٣ – ٢٤ / ١٢ / ٢٠٠٨).
٢- التعليم العالي في القرن العشرين – الرؤية والعمل – منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، المؤتمر العالمي للتعليم العالي ، باريس (٥ – ٩ أكتوبر ١٩٩٨) وثيقة عمل.
٣- تقرير وزارة حقوق الانسان ، مجلة الاسبوعية ، ع ٢٧ (١٥ – ٢١ / ٦ / ٢٠٠٨).
٤- حياة الاستاذ الجامعي أمانة في أعناق المجتمع – مركز البحوث النفسية والتربوية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.
٥- ستراتيجية منظمة اليونسكو لدعم التعليم الوطني في العراق – مكتب اليونسكو فرع العراق ، عمان – الاردن (شباط ٢٠٠٨).
٦- صحيفة المشرق ، بغداد (السبت ٢١ / ٤ / ٢٠٠٧).
٧- الكفاءات العراقية وضرورة الاهتمام بها ، د. حامد الباهلي ، مجلة حوار الفكر يصدرها المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية (ع : السادس ، آيار ، ٢٠٠٨).
٨- مؤتمر التعليم العالي السابع – التوصيات. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد (٢٢ – ٢٣ أيلول ٢٠٠٤).
٩- المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق– التقرير الختامي، أربيل (١١ – ١٣ كانون الاول ٢٠٠٧).
١٠- هجرة العقول تستنزف إمكانات الدول العربية، خالد طه، جريدة (E – stock) الالكترونية، (السبت ١٨ فبراير ٢٠٠٦).